

النكت الرفيعة

في الفصل في ابن لهيعة

تأليف

أبي محمد عصام بن مرعي

قدم له

أبو حاتم

أسامة بن عبد اللطيف القوصي

الناشر

دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع



النكت الرفيعة

في

الفصل في ابن لهيعة

تأليف

أبي محمد عصام بن مرعي

تقديم

أبي حاتم

أسامة بن عبد اللطيف القوصي

دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

رقم الإيداع: ٩٦/٢٤٥٢

الترقيم الدولي: 0 - 25 - 5632 - 977

الناشر

دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع

النشر والتوزيع: ٧٢ شارع مصر والسودان - حدائق القبة - القاهرة - هاتف وفاكس: ٤٨٢٠٣٩٢

المطابع: منشية السد العالي - ش مسجد الوطنية - تقاطع ١١٢ - هاتف وفاكس: ٢٩٧٩٧٣٥

تقديم للكتاب

بقلم أبي حاتم أسامة بن عبد اللطيف القوصي

بسم اللَّه، والحمد للَّه، والصلاة والسلام على رسول اللَّه وآله وصحبه ومن تبع هداه. أما بعد:

فإن العلم سبيل لتحصيل كل خير في الدنيا والآخرة، وأشرف العلوم العلم بدين اللَّه وشريعته، وقد بيَّن اللَّه سبحانه وتعالى أهمية العلم فقال: ﴿**فاعلم أنه لا إله إلا اللَّه واستغفر لذنبك**﴾ [محمد: ١٩]، فبدأ بالعلم، وترجم الإمام البخاري في كتاب العلم من «صحيحه» باب العلم قبل القول والعمل. اهـ. فلا ينفع قولٌ ولا عملٌ إلا بعلم، وقد قال إمام التابعين محمد بن سيرين: (إن هذا العلم دينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكم) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» ولهذا اشتغل أهل العلم قديمًا وحديثًا بمعرفة أحوال نقلة الدين وحامليه فيما يعرف بعلم الجرح والتعديل أو معرفة الرجال أو أحوال الرواة أو ما يعرف ببحث الأسانيد، وفي هذا يقول الإمام المحدث الجواد المجاهد الزاهد العابد الفقيه عبد اللَّه بن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) وقال سفيان الثوري: (الإسناد سلاح المؤمن) وكثر الكلام في الرواه وحملة الأخبار فبين موثق ومضعف ومعدل ومجرح، واختُلف في كثير من الرواه؛ لأن كل عالم تكلم بما يعرف، ولهذا وضعت قواعد لهذا العلم عرفت بقواعد الجرح والتعديل،

واختلف في الحكم على بعض الرواة نظرًا لكثرة الكلام واختلاف الأقوال فيهم ، ومن هذا الصنف عبد اللّٰه بن لهيعة الحضرمي رحمه اللّٰه ، وهو من مشاهير رواة الأحاديث ومن المكثرين في الرواية مما جعل معرفة الحكم على مروياته سببًا في إثبات أمور في العقيدة والأحكام والتفسير والحلال والحرام وفي سائر أمور الدين أو في عدم إثباتها نظرًا لأنه يروي أحاديث تتعلق بهذا كله ، وقد اختلف فيه كلام أهل العلم أيما اختلاف لدرجة أن بعضهم اضطرب كلامه فيه جدًّا مما زاد الأمر حيرة عند المشتغلين بهذا الفن المعروف بتحقيق الأحاديث ، وقد تعرضت شخصيًا لشيء من ذلك أثناء بحثي لبعض الأحاديث في كتاب « الأذان » منذ حوالي ١٣ عامًا حتى صححت فيه حديثًا ثم تراجعت عن ذلك وضعفته بعدما تبين لي حال ابن لهيعة حتى في رواية العبادلة عنه وأنه ضعيف مطلقًا ، وإن كانت رواية العبادلة عنه أحسن من غيرها . ولهذا اجتهد أخونا / أبو محمد عصام بن مرعي حفظه اللّٰه في جمع هذه الرسالة المباركة النافعة بإذن اللّٰه « النكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة » وهي على لطافتها ووجازتها مفيدة جدًّا ، وأنا شخصيًّا قد استفدت منها ، فجزاه اللّٰه خيرًا ووَفَّقَهُ لمواصلة التحصيل والاستفادة والإفادة في خدمة الكتاب والسنة ، واللّٰه الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

كتبه / أبو حاتم

أسامة القوصي

القاهرة في يوم الثلاثاء العاشر من رمضان سنة١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٦/١/٣٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

المقدمة

● إن الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ باللَّه مِنْ شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، مَنْ يهد اللَّه فلا مُضِلَّ ، له ومَنْ يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللَّه حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالًا كثيرًا ونساءً ، واتقوا اللَّه الذي تساءلون به والأرحام ، إن اللَّه كان عليكم رقيبًا ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللَّه وقولوا قولًا سديدًا * يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع اللَّه ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠ ، ٧١] .

● أما بعد :

فإن مِنْ أعظم ما صُرِفَتْ إليه الهمم العليَّة ، بعد أداء الواجبات

الشرعية : هو تحصيل العلوم الشرعية ، إذ بتحصيلها يُعْرَف الواجب والمستحب والحرام والمكروه والمباح وغير ذلك من العقائد والآداب ، وقد قال تعالى لنبيِّهِ ﷺ : ﴿ وقل ربِّ زدني علمًا ﴾ [طه : ١١٤] ، قال الحافظ في « الفتح » (١٤١/١) : (قوله عز وجل : ﴿ ربِّ زدني علمًا ﴾ [طه : ١١٤] واضح الدَّلالة في فضل العلم ؛ لأن اللَّه تعالى لم يأمُرْ نبيَّه ﷺ بالازدياد من شيء إلا من العلم ، والمراد بالعلم : العلمُ الشرعيُّ) . اهـ ، وقال رسول اللَّه ﷺ : « **من يُرد اللَّه به خيرًا يُفقِّهه في الدِّين** »[1] قال الحافظ في « الفتح » - أيضًا - (١٦٥/١) : (مفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين - أي : يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الفروع - فقد حُرِمَ الخيرَ) اهـ .

● **قلت** : والفقه في الدين له سُبُلُه وآلاته التي يُتَوَصل بها إليه ، وإنَّ علم الجرح والتعديل لَمِنْ أعظم هذه السُّبل وتلك الآلات - ويُعرف أيضًا بعلم الرجال - إذ بمعرفته يُعرف مولد الراوي ووفاته وحال روايته من حيث القبول والردِّ ، وهل سمع من فلان أم لم يسمع منه ؟ وهل أدرك فلانًا أم لم يدركه وهل ...؟ وغير ذلك ممَّا هو معروف عند أهل هذا العلم الشريف الخطير ، وبمعرفة هذا المذكور يُعْرَف حكم الحديث هل هو مقبول أم غير مقبول ؟

---

(١) **صحيح** : أخرجه البخاري (٣١١٦) ، ومسلم (١٠٣٧) وغيرهما ، وانظر - للمزيد - « الصحيحة » لشيخنا العلامة الألباني (١١٩٤ إلى ١١٩٦) .

● هذا ، ومن المعلوم عند أئمة العلم النافع قاعدة : (التأْوِيلُ فرعُ التصحيح) أَيْ : أنَّ الأئمة أهل التحقيق والدليل يبحثون أولًا في سند الحديث ودرجته ، فإنْ وجدوه ثابتًا استنبطوا منه الأحكام الشرعيةَ : مِنْ حُرْمَةٍ ووجوب وكراهة واستحباب وإباحةٍ وغير ذلك من العقائد والآداب ، وإنْ وجدوه غير ثابت نبذوه وراء ظهورهم وتركوه وما فيه من الأحكام ، ذلك لأَنَّ الضعيف الذي لم يثبت عن نبينا ﷺ ليس من الدِّين الحنيف ، حتى ولو كان في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب ؛ فضلًا عن الأحكام والعقائد !! واللَّه المستعان [٢] .

● ومع أهمية هذا العلم الشريف - للأسف الشديد - قلَّ من يطلبه في هذا الزمان .

● **وأقول** : إنَّ هذا العلم بحره واسع جدًّا ، وهو مثل الفقه في أهميته وخطورته وضرورة الاهتمام به ، وذلك لما ذكرته آنفًا ، وهو مثل الفقه أيضًا من حيث إنَّ فيه المتفق عليه والمختلف فيه ، فمن الرواة من اتفقوا على توثيقه أو قبول حديثه ، ومن الرواة من اتفقوا على تضعيفه وعدم قبول حديثه ، ومن الرواة من اختلفوا في توثيقه وتضعيفه وقبول حديثه وعدم قبوله ، وهذا القسم الأَخير هو الذي فيه

---

(٢) تركُ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب هو مذهب المحققين من أهل العلم ، والحجةُ والدليلُ والبرهانُ عليه ، وإن كان الجمهورُ على خلافه ، وانظر بحثًا لطيفًا في ذلك للعلامة الألباني في مقدمة « صحيح الجامع الصغير » (ص/٤٤ إلى ٥٥) .

الدِّقَّةُ والخطورة، ولا بُدَّ فيه من الفصل في حال الراوي ومعرفةِ القول الراجح من المرجوح فيه، لأنه على القول الراجح في الراوي يُحكم على أحاديثه بالقبول والثبوت أو بعدم القبول والثبوت، وذلك مع باقي شروط القبول أو عدم القبول الأخرى المعروفة، وعلى القبول والثبوت أو عدم القبول والثبوت للأحاديث تترتب معرفة الأحكام الشرعية والعقائد والآداب كما ذكرت آنفًا (٣-أ) وباللَّه تعالى التوفيق، وهو المستعان سبحانه.

● وبعد، فإنَّ مِنْ هؤلاء الرواة الذين اختلفت فيهم أقوالُ أئمة الجرح والتعديل اختلافًا واسعًا: الإمام الهمام، الفاضل الصالح، الحَبر الفقيه عبد اللَّه بن لهيعة بن عقبة أبا عبد الرحمن الحضرمي الأُغْدُوليَّ المشهور بـ (ابن لهيعة) رحمه اللَّه تعالى.

وقد جمعت بتوفيق اللَّه تعالى ما قيل فيه من مولد ووفاة، وجرح وتعديل، وتدليسٍ وإرسال، واختلاط وقبول للتلقين، وقرَاءةٍ لكل ما دُفَع إليه من غير حديثه وحَرْقِ كتبه وعدم حرقها، وغير ذلك مما

(٣-أ) لا سيما والراوي الذي جمعت فيه هذه الرسالة موصوف ومعروف بكثرة الحديث وانتشاره، قال الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١٩٧/٢): (...... وحديثه كثير منتشر) اهـ، وقال أبو الأسود النضر بن عبد الجبار: (كنا نرى أنه لم يفته من حديث مصر كثير شيء) اهـ، وسوف يأتي تحقيق هذا عن أبي الأسود وبيان أنه صحيح الإسناد في التعليق رقم (٥).

يتعلق بحال روايته ، وذكرت ذلك كله مفصَّلًا . ثم ذكرت الخلاصة في ذلك كلِّه مستعينًا باللَّه عز وجل ، فذهبت إلى أنه ضعيف لسوء حفظه وغير ذلك : كقبوله للتلقين وقراءة كل ما يدفع إليه من غير حديثه . وذلك في كل رواياته وأحواله .

● هذا ، وحتى يسهل البحث والإفادة للقارئ الكريم فقد قسمت هذه الرسالة إلى أبواب عشر ، وهذه الأبواب هي كما يلي :

● الأول : ذكر مولده ووفاته .

● الثاني : ذكر وصفه بالاختلاط ، ومن قال بْه أو نفاه عنه وتحقيق ذلك .

● الثالث : ذكر أنه كان يقبل التلقين ، ويقرأ كل ما يدفع إليه من غير حديثه .

● الرابع : ذكر احتراق كتبه وَمَنْ قال به أو نفاه عنه ، وتحقيق ذلك .

● الخامس : ذكر أنه كان يعتمد في التَّحْديث على حفظه وذاكرته قبل احتراق كتبه .

● السادس : ذكر وصفه بالتدليس ومن قال به ومن نفاه عنه ، وتحقيق أنه غير مدلِّس .

● السابع : ذكر وصفه بالإرسال عن عمرو بن شعيب ، ومن

وصفه به أو نفاه عنه، وتحقيق أنه سمع منه.

● الثامن: ذكر أنه قد وثقه - مطلقًا - بعض أهل العلم، ووثقه بعضهم في زمان دون زمان، أو رواةٍ دون رواة.

● التاسع: ذكر من ضَعَّفَه مطلقًا أي في كل أحواله سواء كان هذا الضعف مبهمًا مجملًا، أو مفسرًا قادحًا.

● العاشر: ذكر الرد على توثيق ابن لهيعة وإثبات أنه ضعيف في كل مروياته وكل أحواله.

* * *

الباب الأول

ذكر مولده ووفاته

● **أما مولده**: فقد وُلِدَ سَنة ست وتسعين (٩٦)، وبه قال أكثر العلماء: منهم ابن حبان كما في كتابه «المجروحين» (١١/٢)، ويحيى بن بُكير كما في «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١٦٥/١).

● وقيل: سنة سبعين (٧٠) وبه قال ابنُ يونس وابن سعد، انظر «تهذيب التهذيب» (٣٧٧/٥)؛ وقيل: بل سنة سبع وتسعين (٩٧)، وانظر في ذلك «التهذيب» لابن حجر (٣٧٧/٥) و «الأنساب» للسمعاني (١٨٦/١).

● والصحيح هو القول الأول، فإن يحيى بن بكير من أصحابه العارفين به بخلاف من خالفه، والذي أدركه وروى عنه وصاحَبه أعلمُ وأحرى بالصواب في ذلك بلا ريب، وباللّٰه التوفيق.

● **وأما وفاته**: فالصحيح أنه مات سنة (١٧٤) أربع وسبعين ومائة، كما قال أكثر أهل العلم أيضًا منهم يحيى بن بكير كما في «المعرفة والتاريخ» (١٦٥/١)، وأيضًا هو قول عبد الرحمن بن إبراهيم - دُحَيْم - كما في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»، وكذا قولُ

عمرو بن خالد الحرّاني أيضًا ، كما أخرجه البخاري في « التاريخ الصغير » (٢/٢٠٧) قال : حدثني عمرو بن خالد به . اهـ ، وهو - أيضًا - قول ابن سعد كما في « الطبقات » له (٧/٢٠٤) ، وابن حبان كما في « المجروحين » (٢/١١) .

● وخالف هذا الجمهورَ هشام بنُ عمّار فقال : (سنة سبعين) اهـ ، كذا نقله عنه الحافظ في « التهذيب » (٥/ ٣٧٧) ثم قال الحافظ : (لم يوافقه أحد على هذا) اهـ .

● قلت : وقول هشام منكر ضعيف ، فإن هشامًا مع كونه صدوقًا إلا أنه كما قال أبو حاتم كما في « الجرح والتعديل » لابنه (٩/ ٦٦) : (لما كبر تغير ، وكلّما دُفع إليه قرأه ، وكلما لُقِّن تَلَقَّن ، وكان قديمًا أصح كان يقرأ من كتابه) اهـ .

● قلت : فقوله هذا ضعيف منكر بلا ريب ، والله المستعان .

* * *

الباب الثاني

ذكر وصفه بالاختلاط ومن قال به
أو نفاه عنه، وتحقيق ذلك

● وقد وصفه بالاختلاط قوم من الأئمة، ونفاه عنه آخرون، وسوف أختصر النقل عنهم جميعًا بالنقل عن الحاكم وابن سعد ما يلي:

● قال أبو عبد اللّٰه الحاكم في «مستدركه» (٢/٣٩٠):

(عبد اللّٰه بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أحد الأئمة إنما نُقِمَ عليه اختلاطه في آخر عمره) اهـ.

● وقال ابن سعد في «الطبقات» (٧/٢٠٤):

(وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط) اهـ.

● **قلت**: ومن أهل مصر هؤلاء: أبو الأسود النضر بن عبد الجبار - رَاوِيَةُ ابن لهيعة - حيث قال: (ابن لهيعة لم يختلط) اهـ. كما في «معرفة الرجال» ليحيى بن معين.

● **قلت**: فالناس قد اختلفوا في ذلك كما هو واضح مما سبق!! والذي ندين اللّٰه عز وجل به أَنَّ ابن لهيعة كان سيئَ الحفظِ، وأن سوءَ الحفظ كان أَصْلًا فيه، وسوف يتبين للقارئ الكريم دليلي على هذا

مِن خلال قراءةِ الباب الخامس من هذه الرسالة وغيره ! ، وعليه فالقول بأنه اختلط لا يعني – عندي – أنه ساء حفظه منذ اختلاطه فقط ، بل يعني : أنه ازداد سوء الحفظ عنده فُحْشًا ، وهذا على القول باختلاطه ، والقولُ باختلاطه مرجوح عندي [٣-ب] ، وذلك لأنَّ أهل مصر هم أعلم به من غيرهم ، لا سيما وفيهم من هو راويته وهو أبو الأسود النضر بن عبد الجبار ، واللّٰه تعالى أعلم .

* * *

(٣-ب) ويؤيد ما ذكرته هنا قول الإمام النقَّاد يحيى بن معين هذا : (ابن لهيعة ليس بشيء تغير أو لم يتغير) اهـ ، كذا في كتاب « من كلام يحيى بن معين في الرجال » (ص/١٠٨) ، ففيه إثبات أنه – أصلًا – سيئ الحفظ ، بل كونه سيئ الحفظ أصلًا هو قول كلِّ الأئمة الذين ضعفوه مطلقًا في كل أحواله ومروياته ، كما لا يخفى ، وسوف يأتي نقل كلامهم وذكرهم في الباب التاسع .

● ونحوه – أيضًا – ما ثبت عن الإمام النقَّاد أبي زرعة الرازي حيث قال في كتابه : « الضعفاء وأجوبته على البرذعي » (٣٤٦/٢) ما نصه : (لم تحترق كتبه ، ولكن كان رديء الحفظ) اهـ .

باب الثالث

ذكر انه كان يقبل التلقين ويقرأ كل ما يُدفع إليه من غير حديثه

● وقد وصفه بذلك كثير من الأئمة ولكني سأكتفي هنا بالنقل عن تلامذته الرواة عنه، إذْ إنهم أعرف الناس به.

● قال قتيبة بن سعيد: (كان رشدينُ وابنُ لهيعةَ لا يُباليانِ ما دُفِعَ إليهما فَيَقْرَآنِهِ)[4] اهـ.

● قال أبو حاتم الرازي: (سألت أبا الأسود قلت: كان ابن لهيعة يَقْرأُ ما يُدفَعُ إليه؟ قال: كنا نرى أنه لمْ يَفُتْهُ مِنْ حديثِ مصرَ كثيرُ شيءٍ، وكنا نتتبع أحاديثه من حديث غيره من الشيوخ الذين يروي عنهم فكنا ندفعه إليه فيقرأ)[5] اهـ.

---

(٤) أخرجه البخاري في «التاريخ الصغير» (٢/ ٢٤٥) قال: (حدثني قتيبة بن سعيد ...) فذكره، وهذا صحيح كما ترى.

(٥) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٤٦٢/٤) قال: حدثنا موسى بن العباس ثنا أبو حاتم... فذكره، وهذا إسناده صحيح وأبو الأسود هو النضر بن عبد الجبار وهو من الرواة عن ابن لهيعة العارفين به وهو ثقة، كما قال الحافظ وغيره، وأما موسى فهو أبو عمران الجويني الثقة الحافظ.

● قال سعيد بن أبي مريم (المصري) : (رأَيت ابن لهيعة يعرض عليه ناسٌ من الناس أَحاديثَ من أحاديثِ العراقيينَ : منصور والأعمش وأبو إسحاق وغيرهم فأجازه لهم ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ! ليست هذه الأحاديث من أحاديثك ، فقال : هي أحاديث قد مرَّت على مسامعي)[٦] اهـ .

● وقال سعيد أيضًا : (حضرت ابن لهيعة في آخر عمره ، وقوم من أهل بربرٍ يقرءون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ! ليس هذا من حديثك ، فقال : بلى هذه أحاديث قد مرَّت على مسامعي ، فلم أكتب عنه بعد ذلك)[٧] اهـ .

● وقال سعيد أيضًا : (كان حَيْوَة بن شريح أوصى إلى رجلٍ وصارت كتبه عنده وكان لا يتقي اللّه ، يذهب فيكتب من كتب حيوة الشيوخَ الذين شاركه فيهم ابن لهيعة ثم يحمل إليه فيقرأ عليهم ...)[٨] اهـ .

---

(٦) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٤٦٢/٤) قال : حدثنا موسى بن العباس ثنا أبو حاتم سمعت سعيد بن أبي مريم يقول ... فذكره ، وهذا إسناد صحيح .

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٤٦/٥) قال : سمعت أبي يقول : سمعت سعيد بن أبي مريم يقول ... فذكره ، وهذا إسناد صحيح .

(٨) أخرجه أبو يوسف يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٨٥/٢) عن سعيد بن أبي مريم به ، وإسناده صحيح .

● **وأقول** : وظاهر مذهب سعيد بن أبي مريم أنَّ هذا كان في آخر عمر ابن لهيعة كما يستفاد من الفقرة قبل الأخيرة ، ولكن هذا لا ينفي ما قد وقف عليه غيره كقُتَيْبَةَ وأبي الأسود حيث أطلقا ذلك ولم يقيدوه بأنه في آخر عمره ، واللّٰه أعلم سبحانه .

* * *

باب الرابع

ذكر احتراق كتبه ومن قال به
أو نفاه وتحقيق ذلك

● وقد قال باحْتراقِ كتبه طائفةٌ من أَهل العلم، وقال آخرون: ما احترق له كتابٌ قطُّ!، وتوسَّط قوم آخرون فقالوا: لم يحترق من كتبه إلا القليل، وأما جُلُّ أُصوله فقد بقيتْ على حالها.

● أما القول الأول فقد قال به جماعة منهم:

١- عمرو بن عليٍّ الفلَّاس: كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١٤٧/٥) بسند صحيح عنه.

٢- إسحاق بن عيسى بن الطبَّاع: كما في «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (٢٥٩/١) بسند صحيح عنه.

٣- ابن حبَّان كما في كتابه «المجروحين» (١١/٢ - ١٣).

٤- الخطيب البغدادي كما في «الكفاية» (ص/ ٢٣٨).

● وأما القول الثاني فممَّن قال به:

١- يحيى بن معين: كما في كتاب: «من كلام يحيى بن معين في الرجال» (ص٩٧ ، ١١٥).

٢- أبو زرعة الرازي كما في كتابه « الضعفاء وأجوبته على البرذعي » (٢/٣٤٦).

٣- ونقله ابن معين - كما في « سؤالات ابن الجنيد » (ص/٣٩٣)، والذهبي كما في « السِّيَر » (٨/١٩) عن أهل مصر.

● وأما القول الثالث فقد قال به عثمان بن صالح السَّهْمِيُّ والحافظ الذهبيُّ.

● قال يحيى بن عثمان بن صالح السهمي: (سألت أبي: متى احترقت دار ابن لهيعة؟ فقال: سنة سبعين ومائة، قلت: واحترقت كتبه كما يزعم العامّة؟ فقال: معاذ اللّه، ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل ابن لهيعة بعد احتراق داره!!، غَيْرَ أن بعض ما كان يقرأ منه احترق، وبقيت أصول كتبه على حالها ...)[9] اهـ المراد.

● وقال الذهبي في « السِّير » (٨/١٨): (الظاهر أنه لم يحترق إلا بعضُ أُصوله) اهـ.

● **قلت**: من تأمَّل هذه النصوص السابق ذكرها علم صحة ما قاله الحافظ الذهبي وعثمان بن صالح: من أنَّ الذي أُحْرِقَ إنما هو النَّزر القليل، وأنَّ باقي أصوله قد بقيت على حالها، وهذا هو القول الوسط

---

(٩) أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢/٢٩٥) قال: حدثنا يحيى بن عثمان عن أبيه ... فذكره، وهذا إسناد صحيح، وكلٌّ من يحيى وأبيه قد تُكلِّم فيه ولكن بما لا يقدح فيه هنا.

الجامع لنَفْي من نفى وإثبات من أثبت، والله المستعان سبحانه.

● وعليه، فالقول بأنه اختلط بسبب احتراق كتبه، وأنه عكف بعدُ على التحديث من حفظه وذاكرته، ولهذا ظهرت المنكرات في أحاديثه، قول ليس بسديد على إطلاقه هكذا، إذ قد بقيت جُلّ أصوله، ولم يثبت بعدُ البتةَ أنه اكتفى بعد احتراق داره بالتحديث من حفظه وذاكرته!!.

● هذا، وفي هذا إشارة قوية إلى أن الضعف الظاهر عليه بعد احتراق داره، منشؤه إنما هو السبب الذي كان عليه قبل احتراق الدار، ألَا وهو ما قررناه في الباب الآتي - عقب هذا - وأشرنا إليه في الباب الثاني من أنه -أصلًا - سيئ الحفظ، وأنه كان يعتمد قديمًا - أيضًا - على حفظه وذاكرته، والله المستعان!

* * *

الباب الخامس

ذكر أن ابن لهيعة كان يعتمد على حفظه وذاكرته في التحديث قبل أن تحرق بعض كتبه !![10]

وإليك الأدلة على ما ذكرت :

١- ما ذكرته آنفًا في الباب الثالث من أن ابن لهيعة كان يقبل التلقين ويقرأ كل ما يُدفع إليه من غير حديثه ، وأنَّ هذا - على الظاهر - لازم له قبل أن تحرق بعض كتبه وبعد أن أُحرقت .

وعليه ، فهذا دليل كافٍ وحده في إثبات ما في هذا الباب ، وإلا لما وقع في قبوله للتلقين وقراءة كل ما يدفع إليه من غير حديثه لو كان يحدث من كتبه ويعتمد عليها فقط قبل أن تحرق بعض كتبه .

٢- ما سيأتي عن أكثر الأئمة - في الباب التاسع - : من أنهم قد ضعفوه - لسوء حفظه - : في كل عمره وأحواله ، وهذا - منهم - يدل على أنه قبل احتراق داره كان يعتمد على حفظه وذاكرته ، وذلك لأنهم قد علَّلوا ضعفه بـ (سوء حفظه) دون التعرض لأصوله وكتبه من قريب أو بعيد ، وهذا سَبْرٌ من هؤلاء الأئمة يجب أن يُنظر

(١٠) وسوف أتوسع في هذا الباب لعظيم أهميته وخطورة ما ينبني عليه من حكم على ابن لهيعة !

إليه بنظرة اعتبار بحيث لا يُهمَل !!.

٣- قال أحمد بن سنبويه : (قلت لأبي الأسود النضر بن عبد الجبار : كان لابن لهيعة كتابٌ؟ قال : ما علمتُ)[١١] اهـ.

فهذه الرواية وحدها أيضًا دليل كافٍ لإثبات ما في هذا الباب، فإن النضر بن عبد الجبار أبا الأسود من الرواة المكثرين عن ابن لهيعة والعارفين به وبحديثه، وقد صرَّح وجزم بأنه لا يعلم لابن لهيعة كتابًا قطُّ، فقوله هذا يؤخذ منه أنه كان يأخذ حديث ابن لهيعة عن طريق ذاكرة ابن لهيعة وحفظه لا عن طريق كتبه وأصوله، فإذا كان ذلك قد ثبت في حق أبي الأسود مع كونه كما ذكرت -آنفًا- من العارفين بابن لهيعة والمكثرين عنه، فكيف بغيره ممن ليس مكثرًا عنه، ومما يشهد ويقوي أيضًا أنَّ أبا الأسود كان يأخذ حديث ابن لهيعة عن طريق حفظه وذاكرته دون كتبه وأصوله ما يلي:

٤- قال أبو حاتم : (سألت أبا الأسود قلت : كان ابن لهيعة يقرأ ما يُدفع إليه؟ قال (أي أبو الأسود) : كنا نرى أنه لم يفته من حديث

---

(١١) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٤٦/٥) قال : نا علي بن الحسن الهسنجاني قال : قال أحمد بن سنبويه... فذكره، وهذا إسناد صحيح، وأحمد بن سنبويه هو أحمد بن محمد بن ثابت أبو الحسن الخزاعي بن سنبويه أو شبويه أو شنبويه هكذا على اختلاف في ضبطه، وهو وكذا عليُّ بن الحسن الهسنجاني من الثقات أيضًا.

مصر كثير شيء ، وكنا نتتبع أحاديث من حديث غيره عن الشيوخ الذين يَرْوي عنهم فكنا ندفعه إليه فيقرأ) [١٢] اهـ .

● وأيضًا من الشواهد على إثبات ما في هذا الباب ما جاء عن أبي زرعة وأحمد بن صالح المصري ، وإليك كلامهما :

٥- سُئل أبو زرعة عن ابن لهيعة : سماع القدماء منه فقال : (آخره وأوله سواء ، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه ، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ ، وكان ابن لهيعة لا يضبط ...) [١٣] اهـ المراد .

● **قلت** : ففي هذه الرواية يجزم أبو زرعة بأن كل الرواة عن ابن لهيعة (سواء كانوا من المتقدمين أو من المتأخرين) كانوا يأخذون حديث ابن لهيعة عن طريق حفظه وذاكرته دون أصوله وكتبه ، ثم استثنى ابنَ المبارك وابنَ وهب وبيَّن أنهما كانا يتتبعان أصوله فيكتبانِ منها أو منه .

● هذا ، ومما يقوي أن أبا زرعة كان يذهب - في حق ابن لهيعة - إلى أن سوء الحفظ كان أصلًا فيه : قوله في كتابه : « الضعفاء وأجوبته

---

(١٢) هذه الرواية قد سبق تخريجها وتحقيق أن إسنادها صحيح كما في التعليق رقم (٥) .

(١٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٤٧/٥) قال : سئل أبو زرعة ... فذكره ، وهذا إسناد صحيح إلى أبي زرعة كما ترى .

على البرذعي » (٢/٣٤٦) : (...لم تحترق كتبه ، ولكن كان رديء الحفظ) اهـ !

● **قلت** : وهذا كلام رفيع القدر من إمامٍ نَقَّادٍ كأبي زرعة لا يمكن إهماله - عبثًا - دون حجةٍ !!

٦- قال يعقوب بن سفيان الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٢/ ٤٣٤) : (حدثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار المرادي كاتب ابن لهيعة - وكان ثقة - وسمعت أحمد بن صالح أبا جعفر - وكان من خيار المؤمنين - يُثني عليه ، وقال لي : كتبت حديث أبي الأسود في الرّقّ فاستفهمته فقال لي : كنت أكتب عن المصريين وغيرهم ممن يخالجني أمرهُ ، فإذا ثبت لي حوَّلتهُ في الرّقّ ، وكتبت حديثًا لأبي الأسود في الرق ، وما أحسن حديثه عن ابن لهيعة ، (قال الفسوي) : فقلت له : يقولون : سماع قديم وسماع حديث ؛ فقال لي : ليس من هذا شيء ، ابن لهيعة صحيح الكتابة ، كان أخرج كتابه فأملى على الناس حديثه إملاءً ، فمن ضبط كان حديثه حسنًا صحيحًا ، إلا أنه كان يحضر من يضبط ويحسن ، ويحضر قومٌ يكتبون ولا يضبطون ولا يصحّحون ، وآخرون نظارة ، وآخرون سمعوا مع آخرين ، ثم لمْ يُخرج ابنُ لهيعة بعد ذلك كتابًا ولمْ يُرَ له كتاب ! ، وكان من أراد السماع منه ذهب فانتسخ ممن كتب عنه وجاء به فقرأه عليه ، فمن وقع على نسخة صحيحة فحديثه صحيح ، ومن كتب من نسخة لم

تُضبط جاء فيه خلل كثير، ثم ذهب قوم، فكل من روى عنه عن عطاء بن أبي رباح، فإنه سمع من عطاء، وروى عن رجل وعن رجلين وعن ثلاثة عن عطاء، فتركوا من بينه وبين عطاء، وجعلوه عن عطاء) [١٤] اهـ.

● **قلت**: والشاهد من كلامه قوله:

(ثم لم يخرج ابن لهيعة بعد ذلك كتابًا ولم يُرَ له كتاب ...) اهـ المراد، ففي هذا الكلام ما يشهد ويقوي ما نحن في صدد إثباته في هذا الباب، وذلك واضح لمن تأمل. وباللَّه التوفيق.

● وَبَعْدُ: فبعد ذكْر وإثبات ما في هذا الباب يجب على كلِّ مُنْصِفٍ سلَّم لما ذكرته - هنا - أن يعتقد أن ابن لهيعة ما كان يعتمد في تأديته للحديث قبل احتراق داره على كتبه وأصوله فقط، بل كان يعتمد في الغالب والأصل على حفظه وذاكرته!!، وعليه فلا معنى البتةَ للتفريق بين حديثه قبل ما وُصِفَ به من اختلاط أو تخليط حَدَثَ له بعد احتراق داره وبين ما بعد ذلك!!، وعليه - أيضًا - فيكون

---

(١٤) وإسناد هذه الرواية صحيح إلى أحمد بن صالح المصري كما ترى، ولكن أحمد بن صالح لم يدرك ابن لهيعة، وأخرجه الفسوي أيضًا في «المعرفة والتاريخ» (١٨٤/٢، ١٨٥) قال: قال الحميدي: وسمعت أحمد بن صالح يقول... فذكره بنحوه، وإسنادها صحيح إلى أحمد - أيضًا - والحميدي هذا هو عبد اللَّه بن الزبير أحد الأئمة الثقات.

الضعف الذي ظهر في حديثه ومروياته ليس مقصورًا على حديثه الذي حدَّث به بعد احتراق داره ، وإنما هو عام شامل له في كل عمره وكل أحواله ، وباللّه تعالى التوفيق .

● هذا ، والعجب : أنه لم يقم دليل - أيضًا - على احتراق كتبه وأُصوله كلها بل ولا جلّها !! وإنما هو النَّزر القليل فقط كما ذكرته آنفًا في الباب الرابع ، وعليه فهذا مما يزيد ذاك التفريق المزعوم - بين حديثه قبل الاحتراق وبعده - بطلانًا ونكارةً ، فتأمل .

● واللّه المستعان وعليه التكلان !! .

* * *

الباب السادس

ذكر وصفه بالتدليس ومن قال به ومن نفاه عنه وتحقيق أنه غير مدلس(١٥-أ)

● وقد وصفه بالتدليس بعض أهل العلم : منهم الإمام ابن حبان ، ونقله الحافظ ابن كثير عن أهل العلم !

● ونفاه شيخنا الفاضل عَلَمُ الحديث الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف - حفظه اللَّه تعالى .

● والصواب - إن شاء اللَّه تعالى - هو كما قال شيخنا - حفظه اللَّه تعالى - ، وإليك أقوالهم على هذا الترتيب ثم ذِكْر الحجة على ما ذهبت إليه ، وباللَّه تعالى التوفيق .

● قال ابن حبان في « المجروحين » (١٢/٢) : وقد سبرت أخبار ابن لهيعة ... فرأيت ... ما لا أصل له من رواية المتقدمين كثير ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به) اهـ .

● وانظر - للمزيد عنه - (١١/٢ و ١٣) .

(١٥-أ) لقد كنت أقول بمذهب من حكموا عليه بالتدليس ، ولكن تبين لي بعدُ ... بحمد اللَّه تعالى أنه ليس مدلسًا .

● قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/٢١١) بعد أن نقل عن الترمذي قوله في حديث فيه ابن لهيعة: (ليس بالقوي) ما نصه: (في هذا نظر، فإن ابن لهيعة قد صرَّح بالسماع، وأكثر ما نقموا عليه تدليسه) اهـ.

● قال شيخنا الفاضل محمد عمرو فيما كتبه لي: (أما رميه بالتدليس فلم أر أحدًا من المتقدمين تابع ابن حبان على ذلك، وعندي أن ذلك كان تارةً من تخليطه وتارة من قِبَل الرواةِ عنه، فمثلًا روى عنه ابن المبارك عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب فلما اختلط روى عن عمرٍو مباشرة، ومثال الثاني أنه روى عن عطاء وعن رجل عنه وعن رجل عن رجل عنه فجعله بعض أصحابه كلَّه عن عطاء)[(١٥-ب)] اهـ.

● **قلت**: والقول الصواب - إن شاء اللَّه تعالى - هو ما قاله شيخنا الفاضل، ولكن مع قيدٍ، وهو: أننا قد ذهبنا إلى أن ابن لهيعة كان سيئ الحفظ، وأن سوء الحفظ كان أصلًا فيه، وأنه لذلك

(١٥-ب) قال الإمام أحمد بن صالح المصري أثناء كلامه عن ابن لهيعة - كما سبق عند الفقرة رقم (١٤) ما نصه: (.... ثم ذهب قوم، فكل من روى عنه - أي: عن ابن لهيعة - عن عطاء بن أبي رباح، فإنه سمع من عطاء، وروى عن رجل وعن رجلين وعن ثلاثة عن عطاء، فتركوا مَنْ بينه وبين عطاء، وجعلوه عن عطاء ....) اهـ.

قلت: وهذا عين ما مَثل به شيخنا هنا في المثال الثاني.

ولقبوله التلقين وقراءته لما يُدفع إليه من غير حديثه ضُعِّفَ حديثه ، وأما الاختلاط فلم يقم دليل على ثبوت أنه ضعِّف من أجله وهذا لو سلمنا بثبوت الاختلاط ، وقد ملت إلى القول بعدم اختلاطه كما سبق في الباب الثاني .

● هذا ، وأما وصف هؤلاء الأئمة - الذين نقل عنهم ابن كثير - له بالتدليس فهو تقليد أو اتباع لقول ابن حبان فيه !

● فإن قال قائل : ولِمَ لا يُقبَل قول ابن حبان فيه ، وابن حبان إمام ذو اطلاع واسع واستقراءٍ تامٍّ ؟ !

● قلت : ابن لهيعة من المحدثين الذين ذُكِرتْ ترجمتهم بتوسع شديد حتى إنك إذا حَصَرْتَ مَنْ ذكره بجرح أو تعديل أو غير ذلك تجد عددهم لا يقل عن أربعين إمامًا ، فهو واسع الترجمة والذكر عندهم ، ومع ذلك لا تجد أحدًا من هؤلاء الأئمة قبل ابن حبان ذكره بالتدليس البتة ، والمتأمل في كلام ابن حبان - السابق ذكره آنفًا - يعلم علم اليقين أن ابن حبان يصفه بكثرة التدليس فهل غاب هذا عن كل من سبقه ؟ ! وهل هو أوسع حفظًا وأعمق فهمًا وسَبْرًا من كل مَن سبقه من الأئمة الحفاظ حتى يطلع على تلك الكثرة من صور تدليسه ؟ ! اللهم هذا ما يقول به أحد يعرف علم السابقين ! ، فَعُلِمَ مما ذكرته أن الأمر لا يخرج عما ذكره شيخنا الفاضل محمد عمرو حفظه اللّٰه تعالى ، ولكن بالقيد الذي ذكرته آنفًا .

● نعم ، لو أن ابن حبان بيَّنَ أنه يدلس ولكن في النادر اليسير جدًّا لكان للبعض أن يقول باحتمال أن يخفى هذا النادر على من سبقه من الأئمة الحفاظ ، - وإن كان هذا الاحتمال ضعيفًا جدًّا في نظري - ولكن وَصْفَهُ له بكثرة التدليس جعلنا نجزم بما ذكرناه آنفًا ، وبالله تعالى التوفيق (١٦) .

* * *

---

(١٦) وأما قول الحافظ ابن كثير - السابق ذكره آنفًا - فهو وهم كبير منه رحمه الله تعالى !! ويتضح هذا بشيئين ظاهرين في رسالتي هذه ، وهما :

(أ) تواطؤ جُلِّ الأئمة على تضعيفه ، وعليه فأكثر ما نقموا عليه أنه ضعيف - لسوء حفظه - وليس تدليسَه !!

(ب) أنه قد ثبتَ لي - بعد البحث والتحرِّي - أنَّ وَصْفَ ابن لهيعة بالتدليس لم يكن معروفًا القول به - عند الأئمة - قبل جَهْر ابن حبان به ! ، وعليه فكيف يكون - الأئمة والنقاد الأقدمون قبل ابن حبان - أكثر ما نقموا عليه تدليسه !

● ثم بَدَا لي شيءٌ آخر - زيادة على ما تقدم - ألا وهو : أن الحافظ ابن كثير قد نصَّ في غير موضع من كتبه على أن ابن لهيعة : (ضعيف) ، وانظر على سبيل المثال : تفسيره للقرآن العظيم (١/٥٢١) عند الآية رقم (٦٥) من سورة النساء .

● وبالله تعالى التوفيق .

الباب السابع

ذكر وصفه بالإرسال عن عمرو بن شعيب ومن وصفه به أو نفاه عنه وتحقيق أنه سمع منه

● وقد وصفه بهذا الإرسال أبو حاتم الرازيُّ، ونفاه الذهبيُّ حيث جَزَم بأنه سمع منه، وإليك أقوالهما ثم ذكر الصواب من ذلك:

١- قال أبو حاتم كما جاء في «المراسيل» لابنه عنه (ص/١٤): (لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئًا) اهـ.

٢- وقال الذهبي كما في «السِّيَر» (١٢/٨): (سمع - أي: ابن لهيعة - من ..... عمرو بن شعيب).

● قلت: والتحقيق والصواب - إن شاء اللَّه تعالى - هو ما قاله الحافظ الذهبي وذلك لأَمْرين:

الأول: هو أن الذهبي مثبت وأبا حاتم نافٍ، والمثبت مقدم على النافي؛ لأنه معه زيادة علم.

الثاني: ما يستنبط من هاتين الروايتين وهما:

١- قال علي بن المديني: (سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له: تَحْمِلُ عن ابن لهيعة قال: لا، لا تحملْ عنه قليلًا ولا كثيرًا، كتب إليَّ ابن لهيعة كتابًا فيه حدثنا عمرو بن شعيب فقرأته على ابن المبارك فأخرج

إليَّ ابن المبارك كتابه عن ابن لهيعة فإذا حدثني إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب)[١٧] اهـ .

٢- قال ابن حبان : (حدثنا أبو يعلى حدثنا كامل بن طلحة حدثنا ابن لهيعة حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنسخة طويلة)[١٨] اهـ .

قلت : فمن الروايتين دليل ساطع على سماع ابن لهيعة من عمرو إذ إنه قد صرح بالتحديث فيهما ، ومن المستحيل أن يجزم بسماعه من عمرو وهو لم يسمع منه قط ! فهذا في اعتقادي واعتقاد كل

---

(١٧) أخرجه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١٤٦/٥) قال : نا صالح بن أحمد بن حنبل نا : علي - يعني : ابن المديني - قال : ... فذكره ، وهذا إسناد صحيح ، وأخرجه أيضًا العقيلي في « الضعفاء » (٢٩٣/٢ ، ٢٩٤) ، وابن عدي في « الكامل » كل منهما من وجه آخر عن عبد الرحمن بن مهدي نحوه ، وأخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١٢/٢) نحوه معلقًا !

(١٨) ذكره الحافظ الذهبي في « السير » (١٧٨/٥) معلقًا عن ابن حبان به ، وفي سنده عن ابن لهيعة كامل ،وهو أبو يحيى البصري ، وهو ثقة ما لم يتفرد ، وقد تفرد عن ابن لهيعة هنا بهذا السند وتلك النسخة ! ، وعليه فيكون ذكر هذه الرواية - عندي - من باب الاستئناس لما حوته الرواية الصحيحة عن عبد الرحمن بن مهدي - آنفًا - في هذا الباب .

● هذا ، وهذا إن كان السند سالمًا إلى ابن حبان في ذلك ، أو كان مبدؤه من ابن حبان في بعض كتبه - ولم أره - ، وإلَّا فيضاف إليه ما فيه من علةٍ تظهر فيه أو أكثرَ !!

مُنْصِفٍ ما يكون لسيئ الحفظ قطُّ بل يكون لفاقد العقل، وما كان ابن لهيعة فاقدًا لعقلة قط، وملاقاة كلٍّ منهما للآخر ممكنةٌ جدًّا، فإن ابن لهيعة وُلد سنة، (٩٦)، ست وتسعين، وعمرًا توفي سنة (١١٨) ثمان عشرة ومائة، وعليه فقد عاصر كل منهما الآخَرَ، وكلاهما في مصر.

● نعم، ما في الفقرة رقم (١) عن ابن مهدي لا يخرج عن أحد أمرين: إما أن يكون ابن لهيعة قد سمع هذه الرواية من إسحاق وعمرو فحدث بهذه تارة وبالأخرى تارة، وإما أن يكون قد سمعها من إسحاق فقط ثم توهم بسبب سوء حفظه أنه سمعها من عمرو فحدث بها عن عمرو متوهمًا أنها مما سمعه، والقلب يميل إلى هذا؛ لأنه أليق بحال ابن لهيعة حيث إنه سيئُ الحفظ قليل الضبط!

٣- قال الحافظ في «التهذيب» (٣٧٥/٥): (قال يحيى بن بكير: قيل لابن لهيعة: إنَّ ابن وهب يزعم أنك لم تسمع هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب، فقال: وما يدريه؟! سمعتها منه قبل أن يلتقي أبواه!) اهـ.

● **قلت**: نعم لو صح سندُها عن يحيى لكانت فَصْلًا وحدها في مسألة الباب لا يتطرقه أدنى شكٍّ، ولكنني بعد البحثِ لمْ أعثر على سندها، والله المستعان وبه تعالى التوفيق.

* * *

الباب الثامن

ذكر أنه قد وثقه مطلقًا بعض أهل العلم ووثقه بعضهم في زمان دون زمان أو رواةٍ دون رواة

● وقد حكى البعض عن مالك توثيقه له، قال السيوطي في «التدريب» (٣١٣/١): (قال شيخ الإسلام ابن حجر: إذا قال مالك: عن الثقة عن عمرو بن شعيب فقيل: هو عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة) اهـ.

● ونقل ابن كثير عن أهل العلم ما يُفهم منه - عنده - قبولهم لحديثه إذا صرَّح بالتحديث، وأقرهم على ذلك حيث قال في «تفسيره» (٢١١/٣) بعد أن نَقلَ عن الترمذي قوله: (ليس بالقوي) في حديث فيه ابن لهيعة ما نصه: (في هذا نظر فإنَّ ابن لهيعة قد صرَّح بالسماع، وأكثر ما نقموا عليه تدليسه) (١٩) اهـ.

● وصحح بعضهم حديثه القديم دون الآخر، وبعضهم حديثه قبل الاحتراق دون ما بعده:

● قال الذهبي في «التذكرة» (٢٣٨/١): (لم يكن على سعة

(١٩) وانظر - لزامًا - التعليق رقم (١٦) لتعلم ما في كلام الحافظ ابن كثير هنا من المجازفة وإبعاد النُّجْعَة !!

علمه بالمتقن، حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه ولا يرتقي لهذا) اهـ.

● ومنهم من صحح حديثه إذا كان من طريق العبادلة: قال عبد الغني بن سعيد الأزدي: (إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك وابن وهب والمقرئ) اهـ.

نقله الحافظ في «التهذيب» (٥/٣٧٧، ٣٧٨) ثم قال: (وذكر الساجي وغيره مثله) اهـ.

● وقال ابن حبان ناقلًا عن أصحابه في «المجروحين» (٢/١١): (وكان أصحابنا يقولون: من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء) اهـ.

● وقال الحافظ في «التقريب» - عند ترجمة ابن لهيعة - (صدوق ... خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ...) اهـ.

● ومنهم من رماه بالاختلاط وصحح حديثه قبل ذلك: قال أبو عبد الله الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٩٠): (عبد الله بن لهيعة ابن عقبة الحضرمي أحد الأئمة؛ إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره) اهـ.

● ومنهم من قال: إنه أملى كتبه فانتَسَخَ الناسُ منها ولم يخرج كتابًا بعد، وكان في الناس الثقة وغيره، وعليه فمن كان ثقة وحدث عنه من نسخة صحيحة موثقة فحديثه حينئذٍ صحيح، وهذا هو المفهوم من كلام أحمد بن صالح المصري كما سبق ذكره في الباب الخامس عند التعليق رقم (١٥).

● وقال عبد الله بن المبارك: (من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح - وفي رواية - فليس بشيء) [٢٠] اهـ.

● قال عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: (ما أعتد بشيءٍ سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه) [٢١] اهـ.

قلت: وهذه رواية لا تثبت عن ابن مهدي، وإنما الثابت عن ابن مهدي هو قوله السابق تحت التعليق رقم (١٧) عندما قيل له: تحمل عن ابن لهيعة؟ قال: (لا، لا تحمل عنه قليلًا ولا كثيرًا) اهـ!!

● وقال خالد بن خداش: (قال لي ابن وهب، ورآني لا أكتب

---

(٢٠) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/١٨٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/٧٦) و (٢/١٢) عن أحمد بن حنبل عن ابن المبارك، والرواية الأولى لابن حبان والثانية للفسوي، وسنده ضعيف للانقطاع بين الإمام أحمد وابن المبارك رحمهما الله تعالى.

(٢١) **منكرة**: وعلتها نعيم بن حماد؛ فإنه ضعيف لسوء حفظه، وفيها - أيضًا - محمد بن إسماعيل الصائغ وهو صدوق لا يحتمل التفرد، وقد أخرجها من طريقهما العقيلي في «الضعفاء» (٢/٢٩٣).

حديث ابن لهيعة : إني لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبها ، وحديثه (أي ابن لهيعة) عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال : « لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار » مارفعه لنا ابن لهيعة في أول عمره قط)[٢٢] اهـ !!

● وقال عبد الله بن وهب أيضًا في حديث ما : (حدثني به والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة)[٢٣] اهـ .

● وقال يعقوب الفسوي أيضًا في « المعرفة والتاريخ » (١٩٢/٢) : (قال صدقة : كتبنا حديث ابن لهيعة عن المقرئ من كتابه (أي : كتاب المقرئ) ، (قال الفسوي) : ورأيته يحمد حديثه وكتابه) اهـ .

قلت : وصدقة هذا هو ابن الفضل المروزي أحد الأئمة الثقات .

● قال الفسوي في « المعرفة والتاريخ » : .... سمعت أحمد بن

---

(٢٢) أخرجه أحمد بن حنبل في « العلل ومعرفة الرجال » (٢٨٤/١) و (٢٤٢/٢) قال : حدثنا خالد بن خداش به ، ومن طريق أحمد بن حنبل أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢٩٥/٢) قال : حدثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي (أي : أحمد بن حنبل) به ، وخالد شيخ مختلف فيه ولا يحتمل التفرد - في أصل حديثه !!

(٢٣) أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١٤٧٠/٤) قال : أخبرنا العباس بن محمد ابن العباس سمعت أحمد بن عمرو بن السّرح (يقول) سمعت ابن وهب يقول وقد سأله رجل عن حديث فحدث به فقال : من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ قال : .... فذكره .

صالح أبا جعفر – وهو المصري الإمام – يُثني عليه – يعني على النضر أبي الأسود – وقال: كتبتُ حديث عبد الجبار في الرَّقِّ، فقال الفسوي: – فاستفهمته؟! فقال لي:

(... كنت أكتب عن المصريين وغيرهم ممَّن يخالجني أمْرُهُ، فإذا ثبت لي حوَّلته في الرَّقِّ، وكتبت حديثًا لأبي الأسود في الرَّقِّ، وما أحسن حديثه عن ابن لهيعة ...) اهـ المراد، وقال في رواية أخرى: (... وظننت أن أبا الأسود كتب من كتاب صحيح، فحديثه يشبه حديث أهل العلم ...)[٢٤] اهـ.

قلت: والنضر هذا هو ابن عبد الجبار، وهو من العارفين بابن لهيعة، والمكثرين عنه، وهو كما قال النسائي: (ليس به بأس).

● وقال الفسويُّ – أيضًا – (٤٣٥/٢): (وكنتُ كتبت عن ابن رُمْحٍ كتابًا عن ابن لهيعة، وكان فيه نحو ما وصف أحمد – يعني ابن صالح المصري الإمام، وما وصفه هو ما ذُكر في الفقرة السابقة – فقال – أي: أحمد بن صالح –: « هذا –أي: ابن رُمْحٍ – وقع على رجلٍ ضبط إملاءَ ابن لهيعة) اهـ.

قلت: وابن رمح هو محمد بن رمح بن المُهاجر أحد الأثبات.

* * *

(٢٤) انظر – لزامًا – التعليق رقم (١٤) ففيه هذه الرواية عن أحمد بن صالح – مُخَرَّجةً محقَّقةً – وبذكر زيادات مهمة – على ما هو هنا – يُفهم بها السياق هنا على أحسن وجهٍ وأتمِّه.

الباب التاسع

ذكر من ضعفه ضعفًا مطلقًا أي في كل أحواله سواء كان هذا الضعف مبهمًا مجملًا أو مفسرًا قادحًا

● وقد قال بما في هذا الباب أئمة كثيرون جدًّا منهم :

١- يحيى بن سعيد القطان : قال الحميدي : (كان يحيى بن سعيد لا يرى ابن لهيعة شيئًا)[٢٥] اهـ ، وقال الترمذي في « جامعه » (١/ ٦٤/تحفة) : (ابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث : ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه) اهـ .

٢ ، ٣- وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان : قال ابن أبي حاتم في « الجرح

(٢٥) هذه الرواية صحيحة الإسناد أخرجها البخاري في « الضعفاء الصغير » (رقم/ ١٩٠) قال : حدثنا الحميدي ... فذكرها ، وأخرجها أيضًا في « التاريخ الكبير » (١٨٢/٥) قال : قال الحميدي ... فذكرها ، وأخرجها ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١٤٦/٥) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢٦٣/٢) ، وابن عدي في « الكامل » (١٤٦٢/٤) كلهم من طرق عن الحميدي بمثله ، وأخرجه البخاري في « التاريخ الصغير » (٢٠٧/٢) قال : قال الحميدي عن يحيى بن سعيد (كان لا يرى به بأسًا) اهـ .

قلت : فهذه اللفظة إما شاذة أو خطأ من الناسخ أو الطابع ، والثاني هو الراجح عندي ، وهو أنها حُرِّفت من الناسخ أو الطابع من جملة : (... لا ابن لهيعة شيئًا) إلى : (... لا يرى به بأسًا) ، والله أعلم .

والتعديل » (٢٣٥/٥) : سألت أبي وأبا زرعة عن الأفريقي وابن لهيعة أيهما أحب إليكما؟ قالا : جميعًا ضعيفين ،وأشبههما الأفريقي ، بين الأفريقي وبين ابن لهيعة كثير ، أما الأفريقي فإن أحاديثه التي تنكر عن شيوخ لا نعرفهم وعن أهل بلده ، فيحتمل أن يكون منهم ويحتمل أن لا يكون) اهـ ، وانظر نحوه أيضًا (١٤٧/٥) .

٤- ويحيى بن معين : حيث قال : (ابن لهيعة ليس بشيء تغيَّر أو لم يتغيَّر) اهـ كذا في كتاب « من كلام يحيى بن معين في الرجال » (ص/١٠٨) .

وقال ابن الجنيد في « سؤالاته » (ص/ ٣٩٣) و (رقم٥٠٢) : (قلت ليحيى : فسماع القدماء والآخرين من ابن لهيعة سواء؟ قال : نعم سواءٌ واحدٌ)[٢٦] اهـ .

٥- والبخاريُّ : حيث أورده في كتابه « الضعفاء الصغير » برقم (١٩٠) .

٦- والترمذي أبو عيسى : حيث قال في « العلل الصغير » (٤٨٨/١٠

(٢٦) وانظر نصوصًا أخرى عن يحيى بن معين في تضعيفه لابن لهيعة في « سؤالات ابن الجنيد » (ص/٣٨٤) ، وتاريخ الدارمي عنه (ص/١٥٣) ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (١٤٧/٥) وغير ذلك .

● نعم ، قد ورد عن يحيى بن معين ما يخالف هذا الإطلاق ولكن بعد البحث لم أعثر على سند هذا الكلام - عنه - حتى أعرف درجته ، فإن عثر عليه وكان ثابتًا فأنا متوقف في مذهب يحيى ، وذلك لعدم معرفتي بأيِّ المذهبين كان أولًا عنده ، وإن لم يكن ثابتًا فهو كما ذكرت هنا أعلاه .

تحفة) : (وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد وعبد اللَّه ابن لهيعة وغيرهما إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم ، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة ، فإذا انفرد أحدٌ من هؤلاء بحديث ولم يُتابع عليه لم يُحْتَج به) اهـ .

● وقال أيضًا في « جامعه » (٦٤/١ تحفة) : (ابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث : ضعفه يحيى بن سعيد وغيره من قبل حفظه) اهـ .

٧- والنسائي : حيث أورد في « الضعفاء والمتروكين » (رقم ٣٤٦) - وقال - : (ضعيف) .

٨- وبشر بن السَّرِيِّ حيث قال : (لو رأَيْتَ ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا) اهـ .

كذا في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (١٤٦/٥) بسند صحيح عنه .

٩- وابن سعد : حيث قال في « الطبقات » (٢٠٤/٧) : (كان - يعنى ابن لهيعة - ضعيفًا وعنده حديث كثير ، ومن سمع في أول أمره أحسن حالًا) اهـ .

١٠- وأبو إسحاق الجوزجاني في كتابه « أحوال الرجال » (ص/ ١٥٥) حيث قال : (ابن لهيعة لا يُوقَفُ على حديثه ولا ينبغي أن يُحتج بروايته أو يُعتد بروايته) اهـ .

١١- وعمرو بن عليٍّ أبو حفص الفلاس حيث قال : (عبد اللَّه بن

لهيعة احترقت كتبه ، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد اللّٰه بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب ، وهو ضعيف الحديث » اهـ .

كذا في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (١٤٧/٥) بسند صحيح عنه .

قلت : قوله : (أصح) المراد به هنا أنه - عنده - أقل ضعفًا وأحسن حالًا من الذين كتبوا بعد الاحتراق ، وإن كان حديث الكل عنه ضعيفًا حيث ختم كلامه بقوله (وهو ضعيف الحديث) اهـ ، واللّٰه أعلم .

١٢- وابن خزيمة في « صحيحه » (٧٥/١) حيث قال : (ابن لهيعة ليس ممن أُخرجُ حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية) اهـ .

١٣- وابن عبد البر في « التمهيد » (٢٥٤/١٢) حيث قال : (ابن لهيعة أكثر أهل العلم لا يقبلون شيئًا من حديثه ، ومنهم من يقبل منه ما حدث به قبل احتراق كتبه ، ولم يسمع منه - فيما ذكروا قبل احتراق كتبه - إلا بن المبارك وابن وهب لبعض سماعه ، أما أسد (ابن موسى) ومثله فإنما سمعوا منه بعد احتراق كتبه ، وكان يملي من حفظه ويخلط وليس بحجة عند جميعهم) اهـ .

وقال أيضًا : (٥/ ٢٢٤) : (ابن لهيعة ويحيى بن أزهر ضعيفان لا يحتج بهما ولا بمثلهما) اهـ .

● **قلت** : والراوي عن ابن لهيعة هنا هو عبد الله بن وهب أحد العبادلة ، إذ قد قال ابن عبد البر هذا الكلام عقب حديث من طريق ابن لهيعة والراوي عنه فيه ابن وهب !

١٤- وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٦٩) و (١/٤٠٦) حيث قال : (ابن لهيعة ذاهب الحديث) اهـ .

وقد أورده أيضًا في كتابه « الضعفاء والمتروكين » رقم (٢٠٩٦) .

١٥- قال ابن حزم في « المحلى » (٦/٥٦) في حديثٍ ما : (لا يصح لأنه عن ابن لهيعة) اهـ .

وقال أيضًا : (٥/٢١٣) و (٦/١٥٢) : (ابن لهيعة ساقط) اهـ .

١٦- وقال أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني في كتابه : « الأباطيل والمناكير » (١/٣٤٠) : (ابن لهيعة ضعيف الحديث) اهـ .
وقال أيضًا : (٢/٢٨١) : (ابن لهيعة ضعيف) [٢٧] اهـ .

* * *

(٢٧) لم أذكر في هذه الرسالة أقوال بعض الأئمة كأحمد والدارقطني وغيرهما ؛ لأن فيه غموضًا يخفى به بيان مذهب كلٍّ منهم في ابن لهيعة ، وقد قلت هذا ، وذهبت إليه في حقهم بعد أن وقفت على كلامهم ورأيت ما فيه من تعارض ظاهريٍّ جليٍّ ، ولم أهتد بعدُ إلى معرفة الأقوال المتقدمة - من كلامهم - على المتأخرة ، أو نحو ذلك من الأعذار التي دعتني إلى هذا الترك لكلامهم ، - وعلى كلِّ حال ففيما ذكرت عن غيرهم من الأئمة غُنية بحمد الله تعالى .

باب العاشر

ذكر الرد على توثيق ابن لهيعة وإثبات أنه ضعيف لسوء حفظه - وغير ذلك مما ذُكِر في المقدمة آنفًا -، وذلك في كل مروياته وكل أحواله !!

● قد سبق أن ذكرت - آنفًا - أقوال العلماء في ابن لهيعة رحمه اللّه تعالى، وظهر لنا أنهم مختلفون فيه اختلافًا واسعًا، فمنهم من ورد عنه أنه وثقه مطلقًا، ومنهم من وثقه في رواة دون رواة أو زمان دون زمان، ومنهم من ضعفه مطلقًا في كل أحواله وفي كل الرواة عنه، سواءٌ كانوا متقدمين أو متأخرين، وسواء كانوا من العبادلة أو غيرهم.

فلما كان الأمر كذلك. بحثنا في بيان الصواب من هذه المذاهب المختلفة، فنظرنا فإذا بابن لهيعة رحمه اللّه تعالى قد تعارضَ فيه الجرح والتعديل، فنظرنا في أصول الحديث، فإذا بالقاعدة الأُصولية تنص على أنه إذا تعارض الجرح مع التعديل فإنه يُقَدَّمُ الجرحُ إذا كان مفسَّرًا قادِحًا صادِرًا مِمَّنْ يُعتبر قوله حجةً في ذلك[٢٨].

(٢٨) نعم في تحرير هذه القاعدة أقوال أخرى، ولكن الحجة والبرهان على صحة ما ذكرت، وقد قال بما ذكرت جمهور العلماء، وانظر «الكفاية» للخطيب (ص/١٧٩) و «تدريب الراوي» (١/ ٣٠٩):

● هذا، وهذا الترجيح لهذه القاعدة له بعض المقيدات والاستثناءات ولا أري فائدة من ذكرها هنا.

فنظرنا في الجرح عند من ضَعَّفوه مطلقًا فوجدنا أَنَّ كثيرًا منهم قد فسره: بسوء الحفظ، وهؤلاء منهم: الترمذي وأبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي، بل نقله الترمذي عن كل من تكلم في ابن لهيعة من أهل العلم - وقد سبق ذكر (١٦) إمامًا منهم - ولا شك الأئمة معهم زيادة علم يجب قبولها هنا، وبناءً على ذلك قد قلنا بتقديم الجرح على التعديل، فكان حكمنا عليه أنه ضعيف بلا ريب.

● هذا، وقد تبين لي - أيضًا - عن طريق سبر كثير من حديثه أنه سيئُ الحفظ بلا أدني ريب !! ولله تعالى الحمد والمنة.

هذا وذكر هذه الأحاديث التي سُبرت ودلَّت على أنه سيئُ الحفظ يطول ذكرها عليَّ هنا حيث لا يسعني الوقت الآن لترتيب ذلك وسياقته سياقًا علميًا رصينًا يليق بالقراء الكرام، فلعل الله - عز وجل - يُيَسِّرُ ليَ الوقتَ لذلك في وقت قريب - في طبعة لاحقة - إن شاء سبحانه، وإن كان فيما ذكرنا كفاية إن شاء الله تعالى.

● هذا، وإني لأتعجب حقًا من المذهب الذي يثبت حديث ابن لهيعة إذا كان من طريق أحد العبادلة الثلاثة فقط دون غيرهم، ثم يستدلون على هذا المذهب ليس بالسبر ولكن بحجة أنهم حدثوا عنه قبل احتراق كتبه فقط؟ فإن قال قائل: ولماذا وصل الأمر عندك إلى التعجب؟! قلت:

أ- لأنهم ذكروا هذه الحجة؛ وهي حجة واهية لا دليل عليها !!

ب- وأيضًا فإني قد بينت في الباب الرابع أن الذي أُحرق من كتبه وأصوله إنما هو شيء قليل جدًا ، فكيف تصح إذًا هذه الحجة ، أَيَتْركونَ - أعني العبادلة - باقي أصوله وكتبه من أجل احتراق اليسير منها !!

جـ- وأيضًا (وهذا هو وجه التعجب حقًّا) لو صحت هذه الحجة الواهية فكيف يُستدل بها على استثناء رواية العبادلة وحدهم دون غيرهم ؛ علمًا بأنها لو صحت هذه الحجة لكان الأوزاعي والثوري وشعبة وغيرهم من المتقدمين الذين ماتوا قبل احترق داره وبعض كتبه أولى بها من العبادلة الذين ماتوا جميعًا لا أقول بعد الاحتراق بل بعد موت ابن لهيعة نفسه !!

● هذا ، وللأسف فإن القول بتصحيح حديث ابن لهيعة إذا ورد من طريق العبادلة أو أحدهم فقط ، يقول به جُلُّ أهل الحديث المعاصرين !!

● والحق : أنه لا ينهض إلى الصحة حديثُ ابن لهيعة مطلقًا حتى إذا كان من طريق العبادلة أو أحدهم ، وذلك لما قررناه في هذا الباب .

● وأيضًا فإنه مما لا يخفى على من عايش نَقْدَ أَئمةِ الحديث وحفاظه : كأحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين وابن المديني وابن معين والدارقطني وغيرهم أنهم لا يحتجون - في الأصل - بتفرد الراوى الثقة حتى يكون من الحفاظ المتقنين ، وإلَّا فلا !

● قال الحافظ الإمام أبو يعلى الخليلي في كتابه «الإرشاد» (١/ ١٧٦ ، ١٧٧) : (والذي عليه حفاظ الحديث : الشاذ - أي : الحديث

الشاذ - : ما ليس له إلا إسنادٌ واحدٌ يشذُّ بذلك شيخٌ ، ثقةً كان أو غيرَ ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل - وما كان عن ثقةٍ يتوقف فيه ، ولا يُحتجُّ به) اهـ .

● **قلت** : والمراد بالثقة في كلامه هنا بإجماع أَهل الحديث هو : مَنْ كان شيخًا دون مَنْ كان حافظًا متقنًا .

● وعليه فإنه يتعيَّن على من احتجوا بحديث ابن لهيعة في بعض صوره السابقة - في الباب الثامن أنَّ ينتبهوا إلى أَنَّ ذاك الاحتجاج لا ينبغي أن يكون عند انفراد ابن لهيعة بحديث ما - سندًا ومتنًا أو كليهما جميعًا !!

● هذا ، والحق هو ما قررناه في هذا الباب : مِنْ أَنَّ حديث ابن لهيعة ضعيف مطلقًا دون استثناءٍ لأي صورة من الصور المستثناة آنفًا - في الباب الثامن - عن بعض أهل العلم الكرام ، وباللَّه تعالى التوفيق .

● واللَّه تعالى أسأل أن يتقبلَ مني هذا الجهد وأن ينفع به طلاب العلم وأهلهُ . إنه وليُّ ذلك والقادر عليه ، وسبحانك اللهم وبحمدك . أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

● وكان الفراغ من جَمْع هذه الرسالة سنة (١٤٠٨) :

● وأما تبييضها فقد فرغت منه في ليلة الخميس الموافقة لـ : ١٢/ربيع الثاني/١٤١٦ هجرية ١٩٩٥/٩/٧ ميلادية ، والحمد للَّه رب العالمين .

* * *

الفهـرس



من المقدمة .. بتصرف

إن مِنْ أعظم ما صُرِفَتْ إليه الهمم العليّة، بعد أداء الواجبات الشرعية: هو تحصيل العلوم الشرعية، إذ بتحصيلها يُعْرَف الواجب والمستحب والحرام والمكروه والمباح وغير ذلك من العقائد والآداب.

والفقه في الدين له سُبُلُه وآلاته التي يُتَوَصل بها إليه، وإنَّ علم الجرح والتعديل لَمِنْ أعظم هذه السُّبل وتلك الآلات - ويُعرف أيضًا بعلم الرجال - إذ بمعرفته يُعرف مولد الراوي ووفاته وحال روايته من حيث القبول والردّ، وهل سمع من فلان أم لم يسمع منه؟ وهل أدرك فلانًا أم لم يدركه وهل ...؟ وغير ذلك ممَّا هو معروف عند أهل هذا العلم الشريف الخطير، وبمعرفة هذا المذكور يُعْرَف حكم الحديث هل هو مقبول أم غير مقبول؟

وإنَّ هذا العلم بحره واسع جدًّا، وهو مثل الفقه في أهميته وخطورته وضرورة الاهتمام به ... وهو مثل الفقه أيضًا من حيث إنَّ فيه المتفق عليه والمختلف فيه، فمن الرواة من اتفقوا على توثيقه أو قبول حديثه، ومن الرواة من اتفقوا على تضعيفه وعدم قبول حديثه، ومن الرواة من اختلفوا في توثيقه وتضعيفه وقبول حديثه وعدم قبوله، وهذا القسم الأَخير هو الذي فيه الدِّقَّةُ والخطورة، ولا بُدَّ فيه من الفصل في حال الراوي ومعرفةِ القول الراجح من المرجوح فيه، لأنه على القول الراجح في الراوي يُحكم على أحاديثه بالقبول والثبوت أو بعدم القبول والثبوت، وذلك مع باقي شروط القبول أو عدم القبول الأخرى المعروفة، وعلى القبول والثبوت أو عدم القبول والثبوت للأحاديث تترتب معرفة الأحكام الشرعية والعقائد والآداب ... وبالله تعالى التوفيق، وهو المستعان سبحانه.